الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة
(دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية)

د. / عادل صلاح الدين محمدنور الخضر

أستاذ المحاسبة المساعد - كلية الصفوة للعلوم والتقانة

المستخلص :

تتمثل مشكلة الدراسة في المتغيرات الحديثة في البيئة المصرفية والتي أدت بدورها الى اتساع دور المراجعة الداخلية لتتضمن أنشطتها إدارة المخاطر وإضافة القيمة والدور الحوكمي . تتضح أهمية الدراسة من خلال تقديم أدب نظري معاصر لمفاهيم محاسبية مهمة في الفكر المحاسبي هي الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية. هدفت الدراسة إلى بيان مدى تأثير الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية . من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه توجد علاقة ذات دلالة موجبة بين إدارة المخاطر وجودة التقارير المالية ، ويرجع ذلك لما تلعبه إدارة المخاطر من دور في تحليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض إليها المصارف ودراسة مدى قدرتها على السيطرة عليها خاصة تلك المتعلقة بالمعاملات والتسهيلات الائتمانية . أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها على البنك المركزي زيادة الدور الرقابي على المصارف من خلال إلزام المصارف بتطبيق موجهات الحوكمة المصرفية، وإيجاد آلية واضحة ومحددة للإشراف والمتابعة في تنفيذها، والتدريب المستمر ووضع البرامج اللازمة له من قبل الجمعيات المهنية المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة لتأهيل المراجعين الداخليين من أجل القيام بأدوارهم في ظل الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية .

: Abstract

The study problem is represented in the recent variables in the banking environment which in turn to the expansion of the role of internal audit to contain in its activities the risk management, value addition and the governance role . the importance of the study is illustrated by the presentation of contemporary theoretical literature for important accounting concepts it is the recent trent trends of internal audit and the quality of financial reports. The study aimed to demonstrate the impact of recent trends in internal auditing in improving the quality of financial reports. From the findings of the atudy there is a positive relationship between risk management and the quality of financial reports. The study recommended a number of recommendations including the central bank should increase the supervisory over banks through obligating banks to apply banking governance guidelines and continuous traing and developing the necessary plans and programs for it by professional societies specialized in the field of acconting and auditing .

المحور الأول : الإطار المنهجي .

تمهيد :

تمر منظمات الأعمال اليوم بالعديد من التغيرات المتلاحقة حيث أصبحت تعيش في عصر الاقتصاد القائم على المعرفة ، وقد أدت هذه التطورات الى ظهور مشكلة حيوية تتمثل في انهيار عدد من الشركات الكبرى العالمية ، وتفشي حالات الفساد المالي والدعاوى التي تجري كل يوم نتيجة العائدات غير المشروعة وعمليات التزوير واسعة النطاق التي لم يشهدها التاريخ الطويل للمحاسبة ، بالإضافة الى تورط شركات المحاسبة والمراجعة في ذلك مما ترتب عليه انخفاض الثقة في التقارير المالية المنشورة ، ولغرض إعادة الثقة للأطراف المستفيدة كان لاب د من إيجاد حلول تمكن من التأكد من حسن الإدارة في الشركات فكان الاهتمام بتحسين وتطوير عمل المراجعة الداخلية كواحدة من الحلول الأساسية لتلك المشاكل التي تواجه المؤسسات بصورة عامة والمؤسسات المصرفية بصورة أخص ، وقد أدى زيادة الاهتمام بتطوير وتوسيع نطاق عمل المراجعة الداخلية من قبل المنظمات المهنية الى ظهور اتجاهات جديدة لم تكن ترتادها المراجعة الداخلية من قبل ولكنها ساهمت وبقدر كبير في تلبية احتياجات الإدارة لتقارير مالية أكثر دقة هذه الاتجاهات تتمثل في إدارة المخاطر وإضافة القيمة والدور الحوكمي .

هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية المنشورة منها وجود ثغرات في نظام المراجعة الداخلية، وهناك عوامل شخصية ومهنية تتعلق بالمراجع الداخلي نفسها ، وعند النظر الى جودة التقارير المالية من خلال علاقتها بعملية المراجعة الداخلية وانعكاساتها على متخذي القرارات من مستثمرين أو مساهمين وغيرهم فإن ذلك يتضح من خلال تفسير العلاقة بين دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية المنشورة التي تتطرق إليها هذه الدراسة .

مشكلة الدراسة

أدت المتغيرات الحديثة في البيئة المصرفية إلى اتساع دور المراجعة الداخلية لتتضمن أنشطتها إدارة المخاطر وإضافة القيمة والدور الحوكمي ، وقد زادت أهمية هذه الأدوار في ظل التحديات التي تواجهها المصارف من سوء الإدارة وبعض التجاوزات سواء كانت

مالية او إدارية مثل التلاعب في معلومات التقارير المالية السنوية لتحقيق مكاسب محددة وإعطاء معلومات للممستفيدين تفتقر الى المصداقية ، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

1. الى أي مدى تساهم إدارة المخاطر في المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة .
2. ماهي القيمة التي يمكن أن تضيفها المراجعة الداخلية للمنشأة من خلال تحسين جودة التقارير المالية المنشورة .
3. ما هو الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية الذي يمكن أن يساهم في تحسين جودة التقارير المالية المنشورة .

أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة من خلال بعدين أساسيين هما :

الأهمية العلمية : وتتمثل في :

1. استكمال الجهود العلمية المبذولة في دراسة الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وهي جهود متزايدة ومستمرة ، وتزويد المكتبات العربية والسودانية بها .
2. تقديم أدب نظري معاصر لمفاهيم محاسبية مهمة في الفكر المحاسبي هي الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية .
3. الأهمية العملية : وتتمثل في :
4. 1. دعم التطور في مجال العمل المحاسبي في ظل متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة والتي من ملامحها الرئيسية السعي نحو تحسين جودة التقارير المالية.
5. 2. يؤمل الباحث أن تستفيد الإدارات العليا بالمصارف السودانية من نتائج وتوصيات الدراسة في تحسين جودة التقارير المالية في ظل الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق النقاط التالية :

1. بيان مدى تأثير الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية (إدارة المخاطر ، إضافة القيمة ، الدور الحوكمي) في تحسين جودة التقارير المالية .

2. مساعدة متخذي القرار من خلال تقديم مقترحات وتوصيات عن الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية يمكن أن تساهم وبصورة فاعلة في تحسين جودة التقارير المالية .

فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة في الآتي :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة بين إدارة المخاطر كواحدة من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة .

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة بين إضافة القيمة كواحدة من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة .

الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة بين الدور الحوكمي كواحد من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة .

المحور الثاني : الدراسات السابقة

1. دراسة . مجيد عبد زيد حمد (2010)(1): تتضح أهمية الدراسة من خلال إعطاء تصور واضح عن دور التقارير المالية المنشورة للشركات في تحسين القرارات التي يتخذها المستثمرين في سوق الاوراق المالية . هدفت الدراسة الى التعرف على دور التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العراقية في تحسين القرارات التي يتخذها المستثمرين وذلك من وجهة نظرهم . من النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان هناك دور مهم للتقارير المالية التي تنشرها الشركات المساهمة العراقية المدرجة في سوق الأوراق المالية في تحسين القرارات التي يتخذها المستثمرون فيما يتعلق بشراء او بيع اسهم هذه الشركات . أوصت الدراسة بتوفير المعلومات الاضافية الاكثر تفصيلا» من التقارير المالية للمستثمرين والتي يمكن ان تساعدهم في توجيه قراراتهم الاستثمارية بالشكل الافضل.
2. دراسة . حسن الطيب عبدالله (2010)(2): تتضح أهمية الدراسة في انخفاض الثقة في التقارير المالية من قبل مستخدميها نتيجة لتعارض المصالح بين الأطراف التي تقوم باعداد التقارير المالية والأطراف المستفيدة منها . هدفت

الدراسة الى تحديد آليات حوكمة الشركات ومدى اسهامها في جودة التقارير المالية . تمثلت مشكلة الدراسة في القصور الذي صاحب جودة التقارير المالية ومدى تاثير لجان المراجعة علي جودة التقارير المالية . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن هنالك مجموعة من الآليات والأساليب يمكن أن تستخدم لتحسين جودة التقارير المالية ، وأن إصدار تشريعات وقوانين أكثر تنظيماً للمهنة يمكن أن يعمل على الحد من الممارسات الخاطئة في إعداد التقارير المالية . أوصت الدراسة بضرورة استجابة لجان المراجعة لمطالب مستخدمي التقارير المالية ، وزيادة البحوث والدراسات الأكاديمية التي تتناول كيفية تطوير عمل المراجعة والعمل على رفع مستواها وفاعليتها .

3. دراسة . لقمان محمد صالح (2017م)(3): تمثلت مشكلة الدراسة في الحريات الكبيرة التي تتاح للإدارة في الإختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية البديلة مما قد يؤثر على الأرقام المحاسبية الواردة في التقارير المالية في شركات المساهمة العامة السودانية . تتضح أهمية الدراسة من خلال أهمية موضوع الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية والمحاسبة الإبداعية بإعتبارهما من الموضوعات المهمة والحديثة نسبياً . هدفت الدراسة بشكل أساسي الى دراسة العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية كمتغير تابع والأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في شركات المساهمة العامة السودانية كمتغير مستقل . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن تطبيق الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية يساعد في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة العامة السودانية . أوصت الدراسة بضرورة تطبيق الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية وبصورة فاعلة في شركات المساهمة العامة السودانية .دراسة . 4/ دراسة . عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن ، عبدالرحمن عادل خليل (2018م)(4): تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفير الإهتمام الكافي والعادل لحقوق المساهمين من قبل إدارة المؤسسة مما قد ينتج عنه أحياناً تخلي المساهمين عن الإستثمار فيها الأمر الذي قد ينتج عنه إنهيارها وإفلاسها ومن ثم خروجها من سوق العمل . هدفت الدراسة الى التعرف عن كيفية حماية المساهمين في إطار الحوكمة وتحقيق العوائد المناسبة . من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية تساهم في تحقيق المعاملة العادلة ونمو حقوق المساهمين في المصارف السودانية ، وأن هناك ارتباط قوي بين

إستقلالقية المراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي في المؤسسة وحقوق المساهمين في المصارف السودانية . أوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث العلمية في هذا الموضوع لاسيما الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ومتغيراتها المتمثلة في إدارة المخاطر وإضافة القيمة للمؤسسة .

4. دراسة . محمد حسين حسن (2018م)(5): تمثلت مشكلة الدراسة في بعض نقاط الضعف التي تتعرض لها بعض الشركات بالقطاعين العام والخاص في السودان والتي تؤثر في المراجعة الداخلية وبالتالي تؤثر في جودة التقارير المالية النشورة . هدفت الدراسة الى بيان العلاقة الموجودة بين العناصر الفنية للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة . توصلت الدراسة الى نتائج منها أن هناك ضعف في خاصية الملائمة في جودة التقارير المالية ولاتوجد عملية تحقق كافية من صحة وسلامة بيانات التقارير المالية المنشورة في الشركات السودانية بالقطاعين العام والخاص . أوصت الدراسة بضرورة متابعة أنظمة المراجعة الداخلية في الشركات السودانية وتحديثها بانتظام إضافة الى التدريب والتأهيل المستمر للمحاسبين والمراجعين الداخليين بالشركات.

5. دراسة . نون جهاد عطية الله (2019م)(6): تمثلت مشكلة الدراسة في الشكوك التي تلازم الوضع الاقتصادي الراهن في مواجهة التحديات التي تلازم السوق التنافسية . تتضح أهمية الدراسة في أن موضوع الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية موضوع حديث كدراسة لم تغطيه الدراسات السابقة بصورة كافية . هدفت الدراسة بشكل أساسي الى توضيح دور الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية في دعم الميزة التنافسية في المصارف السودانية . توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها أن المراجعة الداخلية تساهم في فحص المعاملات الإئتمانية وتحديد المخاطر المحيطة بالمصارف ، وأن المراجعة الداخلية تقدم مقترحات لمعالجة القصور في الهياكل المالية كما تعمل على الحد من الفشل المالي وزيادة القدرة التنافسية للمصارف . أوصت الدراسة بضرورة وضع معايير ومبادئ مهنية تشجع على الإلتزام بتطوير البيئة التي تمارس فيها المرجعة الداخلية .

مما سبق يتضح للباحث أن الدراسات السابقة التي تناولت جانب الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ركزت علي قياس دورها وأثرها على ممارسات المحاسبة الابداعية وعلى حقوق المساهمين في اطار الحوكمة ودعم الميزة التنافسية

، وأن الدراسات التي تناولت جانب التقارير المالية المنشورة ركزت على قياس دورها في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات وأثر فاعلية لجان المراجعة عليها ، بينما تناولت هذه الدراسة الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وأثرها في جودة التقارير المالية المنشورة بالتطبيق على عينة من المصارف السودانية .

المحور الثالث : الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية .

تعتبر المراجعة الداخلية عنصراً هاماً من عناصر الرقابة الداخلية وهي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به شخص متخصص داخل المنشاة ، وهي وسيلة فعالة تهدف إلى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ سياسات الإدارة التي تكفل الحماية للأصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية والهادفة للحصول على أكبر كفاية إنتاجية ، وقد عرف مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة المراجعة الداخلية بأنها (نشاط استشاري مستقل وتأكيد موضوعي بغرض زيادة عائد وتحسين عمليات المنشأة حيث أنها تساعد المنشاة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات دراسة المخاطر والرقابة والسيطرة)(7).

خصائص المراجعة الداخلية

هناك العديد من الخصائص التي تسمح للمراجع الداخلي بأداء وظيفته بكل كفاءة واقتدار منها الآتي(8):

. **المساعدة في التسيير** :وهي عملية المساعدة التي يقدمها المراجع الداخلي لجميع الموظفين والمسؤولين لمعالجة المشاكل التي تواجه الإجراءات الموضوعة من أجل السيطرة علي تسيير المؤسسة كما يساعد في تحسين أداء جميع الموظفين عن طريق تقديمة للنصائح والإرشادات كما يساعد في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية .

. **لا تحكم علي الأشخاص** :بما أن وظيفة المراجعة الداخلية تتمثل في المساعدة علي تحسين الأداء وليس الحكم علي الأداء وهذا لا يعني بأن الإقتراحات التي يقدمها المراجع الداخلي لا تؤثر علي الأشخاص الخاضعين لعملية الرقابة وإنما يعني عدم إدراج أسماء الأشخاص في تقارير المراجعة .

. الإستقلالية :

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية وظيفة في غاية الحساسية فعند ممارستها يجب أن لايخضع المراجع لأى نوع من أنواع الضغوط التي يمكن أن تبعدها عن الأهداف المرجوة منها . لذا وجب علي المراجع الداخلي أن يتمتع بالإستقلالية أثناء تنفيذ جميع وظائفة وأن لا يكون تحت سلطة أي مصلحة لكن هذه الإستقلالية لا تعطية الحق بأن لا يتقيد بالسياسات والإستراتيجيات العامة داخل المؤسسة .

أهمية المراجعة الداخلية:

تتمثل أهمية المراجعة الداخلية في عدد من النقاط منها الآتي(9):

1. تطور حجم المنشآت وانتشارها جغرافياً على نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وكافة العاملين .
2. حاجة إدارة المنشأة إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لابد من سلامة نظام المراجعة الداخلية.
3. زيادة حالات الفشل وافلاس المنشأت : من الاسباب التي أدت الى زيادة حالات الافلاس والفشل في المنشأت ضعف الاداء الرقابي نتيجة لقصور في استقلالية مجلس الادارة وانخفاض دور اللجان ، كما أن غياب المراجعة الداخلية أدى الى الاعتراف بها واعتبارها مهنة مستقلة لها مقوماتها وأهدافها.
4. تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات الموثوق بها بعد تحول المراجعة الخارجية إلى أسلوب المراجعة الاختيارية واتباع أسلوب اللامركزية في المنشأة الكبيرة وتساعد في تخصيص الموارد المتاحة بصورة مثلى(10).
5. تتبع مسار المراجعة والتأكد من الإلتزام بالإجراءات الموضوعة ومن كفاءة وفعالية الأداء الإداري .
6. أدى ظهور وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات إلى زيادة الحاجة للمراجعة الداخلية حيث أنه بموجب تطبيق هذه المبادئ يجب على المساهمين أن يختاروا كل من المراجع الخارجي والداخلي بناء على توصية لجنة المراجعة وليس بترشيح الإدارة التنفيذية للشركة كما تتشكل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين حتى تكون مستقلة وبالتالي تقوم بتوفير الاستقلالية لمراجع(11).
7. بعض المنشآت لها فروع متباعدة عن المركز الرئيسي مما أدى إلى ضرورة

الحاجة لتتبع سير العمل بتلك الفروع ومعرفة ما يتم بها من معاملات والتأكد من أن العمل يتم فيها وفقًا للسياسات الخطط الموضوعة من المركز مما يحتم وجود نظام مراجعة داخلية فعالية بتلك الفروع لغرض الرقابة اللازمة عليها(12).

أنواع المراجعة الداخلية :

تنقسم المراجعة الداخلية الى قسمين رئيسيين هما(13):

1. المراجعة الإدارية:

هي الفحص الشامل للمنشأة ككل لتقييم الأنظمة المختلفة وتقييم رقاباتها الادارية وادائها التشغيلي وفقاً لطريقة القياس المحددة ضمن الاهداف الادارية وذلك للتحقق من فعالية وكفاءة الاداء الاقتصادي للعمليات التشغيلية ومدى الالتزام بالقوانين والانظمة ويطلق عليها المراجع التشغيلية ومراجعة الاداء والمراجعة الوظيفية وجميع هذه المصطلحات تهدف الى وصف عملية المراجعة التى هدفها وصف فعالية وكفاءة العمليات التشغلية لنشاط المنشأة .

2. المراجعة المالية:

هي الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الإلتزام المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الادارية واي متطلبات أخرى موضوعة مسبقًا وتعرف ايضا بمراجعة العمليات حيث تهدف الى التاكد من سلامة إتمام العمليات المختلفة عن طريق التحقق من إلتزام القائمين على اداء تلك العمليات بالسياسات الإدارية والمالية والمحاسبية .

الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية

تتمثل الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وإضافة القيمة والدور الحوكمي .

1. إدارة المخاطر

تعرف المخاطر بانها جميع التهديدات أو الاثار السلبية التي تتعرض لها منشآت الاعمال في الوقت الحالي أو قد تتعرض لها في المستقبل او الناتجة عن احداث وتصرفات غير مرغوب فيها والتي تعوق او قد تعوق المنشأة في تحقيق أهدافها سواء أهدافها في الأجل القصير والتي تتمثل عادة في تقديم سلعة او خدمة تحقق لها مستوي ربحية معين أو في الأجل الطويل والتي تتمثل في البقاء والإستمرار في المستقبل(14)، كما

أكدت بعض الدراسات على أن قيام المراجع الداخلي بفحص نظام الرقابة الداخلية ادارة المخاطر يحسن كثيراً من جودة التقارير المالية في ظل تنوع أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في تحقيق الملائمة والموثوقية على القوائم المالية(15).

أهداف إدارة المخاطر : تتمثل أهداف إدارة المخاطر في النقاط التالية(16):

1. التحقق من وجود إطار جيد من أدوات الرقابة الكافية لتحقيق المخاطر .
2. تخفيض المفاجآت التشغيلية والخسائر التي يمكن أن تتعرض لها المنشآت .
3. تحسين عملية تخفيض الأموال وتحديد الإحتياجات الكلية من الأموال لمواجهة المخاطر .
4. تحديد مخاطر المنشآت المتعددة والمتداخلة والتي تؤثر على قطاعات مختلفة داخل المنشأة .
5. تحسين قرارات التفاعل مع المخاطر والتي تتمثل في تجنب المخاطر ، تخفيف المخاطر ، المشاركة في المخاطر، قبول المخاطر .

دور المراجع الداخلي في المنشآت التي توجد بها إدارة المخاطر :

تصمم نظم إدارة المخاطر طبقاً لطبيعة نشاط المنشأة وحجمها وتعقد عملياتها والمتغيرات الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على نشاطها ، وسياسات إدارة المخاطر التي قد تكون رسمية أو غير رسمية ، وقد تدمج في إدارة المخاطر في واحدة من وحدات المنشأة أو تتركز في مستوى إداري معين وكذلك عملية تقييم المخاطر إما أن تكون كمية أو حكمية ، وتختار كل منشاة المنهجية التي تطبقها لتنفيذ إدارة المخاطر(17).

2. القيمة المضافة للمنشأة :

يعتبر مصطلح إضافة القيمة من المصطلحات شائعة الاستخدام في جميع المجالات تقريباً ، وتعني القيمة المضافة في المراجعة لداخلية أن تقوم المراجعة الداخلية بإضافة قيمة للمنشأة وأصحاب المصالح المرتبطين بها عندما توفر تأكيد موضوعي وتساهم بكفاءة وفعالية في عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة ، وتعني أيضاً قدرة المنشأ على تحقيق النمو المريح وخلق وتعظيم القيمة للمساهمين وتلعب المراجعة الداخلية دوراً فعالاً في ذلك إذ يعد تعظيم أو اضافة قيمة للمنشأة الهدف الرئيسي لها(18)، ويمكن تعريفها بأنها : أي نشاط أو عملية تعمل علي تعظيم حق المساهم في موارد المنشأة وذلك بعد الوفاء بكل المطالبات المستحقة علي مواردها ، ويمكن قياس القيمة المضافة للمراجعة الداخلية للمنشأة من خلال العديد من الطرق منها الآتي(19):

أ. قبول التوصيات التي تقدمها المراجعة الداخلية للمنشأة .

ب. استقصاء رضا المستفيدين من خدمات المراجعة الداخلية .
ت. اعتماد المراجعين الخارجيين على أعمال المراجعة الداخلية.
ث. نسبة انخفاض المخاطر نتيجة لخدمات المراجعة الداخلية .
ج. العائد المتوقع بسبب تطبيق توصيات المراجعين الداخليين .

دور المراجعة الداخلية في إضافة قيمة للمنشأة:

تعمل منشآت الأعمال في خدمة المستفيدين الحاليين في القيام بتحسين جودة المنتج أوالخدمة المقدمة وتأمين وحماية المعلومات الخاصة بالمنشأة والمحافظة علي سرية وخصوصية تلك المعلومات علي موقع المنشأة علي شبكة الإنترنت في ظل أنشطة التجارة الإلكترونية حيث أدت التحديات التي تواجه منشآت الأعمال والتي منها المنافسة العالمية نتيجة للتحول إلي اقتصاديات السوق إلي تركيز منشآت الأعمال علي تعظيم القيمة المتحققة ، كذلك يحتاج المستفيدون إلي وجود تقارير وقوائم مالية دقيقة وفي الوقت المناسب ويمكن الأعتماد عليها حيث يأتي هدف تلبية إحتياجات المستفيدون وتعظيم الفائدة أو إضافة قيمة للمنشأة من خلال تعظيم القيمة المتحققة للمستفيدين كانت لها الأولوية من حيث الأهمية النسبية حيث تساهم المراجعة الداخلية بشكل مباشر في الحد من حالات الغش والتلاعب وحماية المنشأة من الانهيار والتعرض لأزمات مالية ينعكس في النهاية علي تحقيق أهداف المنشأة وإضافة قيمة لها(20).

. الدور الحوكمي في المراجعة الداخلية : مفهوم الحوكمة

الحوكمة هي نظام يتم من خلاله توجيه إدارات الشركة إلى تحقيق أهدافها ويحدد ويضع قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات الخاصة بالشركة ، وعرفت بأنها تلك الإجراءات التي يتبعها حملة الأسهم بنية تحقيق إدارة أفضل للمخاطر التي تتعرض لها المنظمة ورقابة كافة أنشطتها(21). وتؤدي الحوكمة الفعالة للشركات الى ضمان دقة التقارير المالية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية ، كما تؤدي أيضاً الى تخفيض تكلفة رأس المال وجذب الاستثمارات الاجنبية(22).

أهداف حوكمة الشركات

برزت حوكمة الشركات كضرورة عملية لمواجهة الخلل الذى أصاب الهياكل التنظيمية للمؤسسات العامة والخاصة وماصاحبها من ظهور مشاكل تتعلق بالفساد

وعدم الشفافية في المعلومات وسوء الإدارة يمكن تلخيص أهم أهداف حوكمة الشركات في النقاط التالية(23):

أ. ضمان الشفافية والإفصاح وتحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ب. ضمان تطبيق معايير محاسبية سليمة لمنع الفساد وسوء الإدارة .

ج. توفير الحماية للمساهمين ومنع تضارب الأهداف وتنازع السلطات وتعظيم المصالح المتبادلة.

د. ضمان وجود القوانين وتشريعات وإجراءات واضحة ودقيقة تبين كيفية وتوقيت إجراءات خصخصة الشركات.

دور المراجعة الداخلية في تفعيل الحوكمة كأحد الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية يجب أن يكون لها موقع مميز في الهيكل الإداري في ظل وجود نظام حوكمة الشركات بحيث يكون هذا الموقع مرتبطاً مع العضو المنتدب مباشرة دون تدخل الإدارة التنفيذية وأن تكون المراجعة الداخلية مستقلة استقلالاً تاماً عن الإدارة حتى تكوون أكثر فعالية ويمكن الإعتماد عليها فإذا كانت إدارة المراجعة الداخلية مستقلة عن الإدارة فإن ذلك يمكن المراجع الداخلي من تأدية مهامه المطلوبة وهي كالتالي :

1. الإشراف على مسئولية الشركة الاجتماعية في ضوء قواعد الحوكمة .
2. ضمان مراجعة الأداء المالي وتخصيص أموال الشركة بهدف حفظ أصولها والاستخدام الأمثل لها .
3. تقييم ودراسة وفحص أنشطة الشركات بهدف مساعدة كل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة والمراجع الخارجي في أداء أهدافهم .

المحور الرابع : التقارير المالية المنشورة .

مفهوم التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية أهم مصادر توفير المعلومات عند المنشأة والتي يعتمد عليها مختلف صانعي القرار في صناعة قراراتهم الاقتصادية ، تعرف التقارير المالية بأنها كل وسائل توصيل المعلومات المحاسبية والتي لا تقتصر على القوائم المالية .

وعرفت أيضاً القوائم المالية بأنها المنتج النهائي للمحاسبة والتي تعد لغرض إمداد المستفيدين منها بالمعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة ، وأن القوائم المالية جزء من التقارير المالية من الصعب وضع حد فاصل بينهما لأنها وسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين منها غير أن هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية تحتاج لمعلومات تفصيلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية(24).

أهداف التقارير المالية

في العام (1971م) قام مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بتكوين لجنة لتحديد أهداف التقارير المالية عرفت بلجنة تروبولد (True Blood) وقد جاء في تقرير اللجنة ان أهداف التقارير المالية تتلخص في الآتي(25):

1. الهدف الأساسي من التقارير المالية هو التزويد بالمعلومات الملائمة لمتخذي القرارات الاقتصادية .
2. خدمة المستفيدين الذين تتوفر لهم سلطة محدودة أو مصادر محدودة للحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر رئيسي لتقويم النشاط الاقتصادي للمنشأة .
3. تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين من أجل لتنبؤ والمقاربة وتقويم التدفقات النقدية من حيث المبلغ والتوقيت ونسبة عدم التأكد .
4. تقديم معلومات مفيدة في الحكم على مقدرة الإدارة في استخدام موارد المشروع لتحقيق أهدافه الأساسية .
5. تقديم معلومات واقعية وتفسيرية عن الأحداث الأخرى المفيدة في التنبؤ والمقاربة وتقويم المقدرة الكسبية للمشروع .
6. تقديم معلومات مالية تفيد في التنبؤ بالعمليات المالية المتوقعة ذات الآثار النقدية المهمة .
7. تقديم معلومات عن أنشطة المشروع التي تؤثر على المجتمع والتي يمكن أن تحدد أو توصف أو تقاس والتي تؤدي دوراً مهماً في وسطه الإجتماعي .

أقسام التقارير المالية

تنقسم التقارير المالية الى قسمين هما(26):

1. تقارير مالية أساسية : وهي التي يتم إعدادها بصورة منظمة ودورية من

الحاسابات ، وهي توفر الحد الأدنى من المعلومات التي يمكن أن تحقق أهداف المحاسبة المالية ، وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) مجموعة متكاملة من التقارير المالية يتعين على كافة الوحدات المحاسبية إعدادها بصورة دورية هي قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التدفق النقدي ن وقائمة التغير في حقوق الملاك .

2. تقارير مالية ملحقة : وهي تلك التقارير التي تعد إما ملحقات للتقارير الأساسية كتقارير التحليل المالي والمؤشرات الأخرى ، أو تقارير داخلية تعد من الإنتاج والبيع والتوزيع حسب طلب الإدارة ، وتخدم التقارير الملحقة أهداف المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاااليف في أغلب الأحيان وتقوم الوحداتت المحاسبية بإعدادها إما طواعية أو بناءاً على توصيات محاسبية من الجمعيات المهنية لمقابلة تنظيم أوضاع معينة .

مفهوم جودة التقارير المالية

تتمثل جودة التقارير المالية في مدى صدق هذه القوائم ، مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية ، مدى الإعتماد عليها ، مدى ملائمتها لإتخاذ القرار ، مدى سلامة العرض لبنود تلك القوائم ، مدى الإفصاح الذي يمكن أن تحتويه تلك القوائم والذي يمكن أن يتعارض مع تكلفة إعدادها ، ومدى إعتمادها على تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها . ويمكن أن نعرف جودة التقارير المالية بأنها هي تلك التقارير التي تتصف بمصداقية ما يمكن أن تحققه من منفعة للمستفيدين منها مع خلوها من أي تحريف أو تضليل ، وإعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها . وتعرف بأنها تحقيق التميز في ما تقدمه الوحدات الاقتصادية من الخدمات أو المنتجات المالية التي تكون بمثابة مخرجات النظام المحاسبي(27).

أهمية جودة التقارير المالية

ترجع أهمية جودة التقارير المالية الى الدور الذي تلعبه المعلومات الواردة بتلك التقارير حيث يساعد التقرير عن معلومات مالية عالية الجودة تتسم باكتمال المحتوى والشفافية على تخفيض نسبة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومتخذي

القـرارات خاصـة المسـتثمرين حيـث تتطلـع إدارة المنشـآت بحكـم موقعهـا الوصـول الى كافـة المعلومـات التـي تحتاجهـا لاتخـاذ قراراتهـا ، وتسـاعد في تخفيـف تكلفـة رأس المـال عـن طريـق تخفيـض عـدم التأكـد المحيـط بمخاطـر وعوائـد الإسـتثمارات ، كـما تسـاعد أيضـاً عـلى التخصيـص الأمثـل للمـوارد عـن طريـق توضيـح تلـك الفـرص التـي تقـوم بخلـق قيمـة وبالتـالي زيـادة كفـاءة عمـل المنشـأة وزيـادة النمـو الاقتصـادي لهـا(28).

قياس جودة التقارير المالية

عـلى الرغـم مـن تركيـز بعـض الهيئـآت والمنظـمات عـلى أهميـة التقاريـر الماليـة عاليـة الجـودة إلا أن إحـدى المشـاكل الأساسـية التـي توجـد في الأدب المحاسـبي تتمثـل في كيفيـة قيـاس الجـودة في التقاريـر الماليـة للحكـم عـلى مـدى تحققهـا(29). وقـد تعـددت طـرق قيـاس ومـؤشرات جـودة التقاريـر الماليـة المقترحـة بواسـطة الدراسـات المعنيـة بقيـاس جـودة التقاريـر الماليـة، وبينـما كان هنـاك إتجـاه محاسـبي يقـوم بقيـاس جـودة التقاريـر الماليـة بشـكل مبـاشر مـن خـلال الإلإعتـماد عـلى خصائـص جـودة المعلومـات المحاسـبية كان هنـاك إتجـاه آخـر يقـوم بقيـاس جـودة التقاريـر الماليـة بشـكلل غـير مبائـشر مـن خـلال الإعتـماد عـلى جـودة الدخـل كمـؤشر لقيـاس جـودة التقاريـر الماليـة ، ويعتمـد المحاسـبون والمسـتفيدون مـن القوائـم الماليـة في تقييـم جـودة التقاريـر الماليـة عـلى بعـض النـمازج لجهـات وهيئـات محاسـبية ومالية مهنيـة وأخـرى تنسـب لجهـات بحثيـة أكاديميـة وتتمثـل أبـرز تلـك النـمازج في الآتي(30):

- نموزج خصائص جودة المعلومات .
- نموزج القيمة الملائمة للمعلومات .
- نموزج كمية الإفصاح .
- نموزج جمعية إدارة الإستثمار والبحوث .
- نموزج المركز الدولي للبحث والتحليل .
- نموزج مؤسسة إستاند بور (S&P) المالية الأمريكية .

يـرى الباحـث أنـه عـلى الرغـم مـن تعـدد طـرق قيـاس جـودة التقاريـر الماليـة إلا أن مـن الأفضـل قيـاس جـودة التقاريـر الماليـة مـن خـلال الخصائـص النوعيـة للمعلومـات المحاسـبية والمتمثلـة في الملائمـة والموثوقيـة والقابليـة للفهـم والمقارنـة حيـث تعتـبر مقياسـاً شـاملاً ومبـاشراً للأطـراف المسـتفيدة بصـورة عامـة ومراجعـي الحسـابات بصفـة أخـص وذلـك لأن رأي مراجعـي الحسـابات يعمـل عـلى إضفـاء الثقـة عـلى القوائـم والتقاريـر

المالية وتأكيد مصداقيتها ، بل أن جودة التقارير المالية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة المؤهلات العلمية والكفاءات والخبرات العملية للمراجعين الداخليين مما يزيد من مستوى الشفافية وتخفيض عدم تماثل المعلومات المالية وينعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية .

المحور الخامس : الدراسة الميدانية .

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة الميدانية المنهج الوصفي التحليلي ، وقد اعتمد الباحث على استمارة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة ، وتحقيقاً لهذا الغرض قام الباحث بتصميم استمارة استقصاء كأداة للدراسة من خلال الاطلاع على أدبيات الفكر المحاسبي ذات الصلة بموضوع الدراسة وكذا الاطلاع على ماتوفر من الدراسات السابقة للاستفادة منها في تصميم محاور الإستبانة حيث تهدف هذه المحاور الى قياس آراء مجتمع الدراسة حول الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة .

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من العاملين بعدد من المصارف التجارية بالسودان بصورة عامة والمراجعين الداخليين بهذه المصارف بصورة أخص (البنك الزراعي السوداني ، بنك أمدرمان الوطني ، بنك فيصل الإسلامي السوداني) ، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة ، حيث قام الباحث بتصميم استمارة استقصاء كأداة للدراسة من خلال الإطلاع على أدبيات الفكر المحاسبي ذات الصلة بموضوع الدراسة وكذا الإطلاع على ما توفر من الدراسات السابقة للإستفادة منها في تصميم محاور الإستبانة ، وقام بتوزيع عدد (60) استمارة استبانة على المستهدفين ، واستجاب عدد (60) فرداً أي ما نسبته (100%) من المستهدفين ، حيث أعادوا الاستبانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة ، وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الأفراد من مختلف الأعمار ، الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية ، الأفراد من مختلف التخصصات العلمية ، الافراد من مختلف المؤهلات المهنية ، الافراد من مختلف سنوات الخبرة .

جدول رقم (1)

التوزيع التكراري لمتغيرات أفراد عينة الدراسة

المتغير		العدد	النسبة
العمر	من 30 وأقل من 35 سنة	5	8%
	من 35 وأقل من 40 سنة	7	12%
	من 40 وأقل من 45 سنة	12	20%
	أكثر من 45 سنة	36	60%
المؤهل العلمي	بكلاريوس	30	50%
	دبلوم عال	06	10%
	ماجستير	15	25%
	دكتوراة	09	15%
التخصص العلمي	محاسبة	39	65%
	مصارف	12	20%
	إقتصاد	03	05%
	أخرى	06	10%
المؤهل المهني	زمالة سودانية	18	30%
	زمالة عربية	08	13%
	زمالة أمريكية	04	07%
	زمالة بريطانية	10	17%
	بدون	20	33%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	05	08%
	من 5 سنوات وأقل من 10 سنة	05	08%
	من 10 سنوات وأقل من 15 سنة	06	10%
	من 15 سنوات وأقل من 20 سنة	12	20%
	أكثر من 20 سنة	32	54%

وصف أداة الدراسة

أرفق مع أداة الدراسة (الاستبانة) خطاب للمبحوث تم فيه التنوير بموضوع الدراسة وهدفها والغرض منها . وأحتوت الاستبانة على قسمين رئيسين :

القسم الأول : تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على بيانات حول: العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي ،المؤهل المهني،

سـنوات الخـبرة.

القسـم الثـاني : يحتـوي هـذا القسـم عـلى عـدد (28) عبـارة ، طلـب مـن أفـراد عينـة الدراسـة أن يحـددوا اسـتجابتهم عـن مـا تصفـه كل عبـارة وفـق مقيـاس ليكـرت الخـماسي المتـدرج الـذي يتكـون مـن خمـس مسـتويات (أوافـق بشـدة، أوافـق، محايـد، لا أوافـق، لا أوافـق بشـدة)، وقـد تـم توزيـع هـذه العبـارات عـلى أربعـة محـاور حسـب فرضيـات الدراسـة كـما يـلي :

- المحـور الأول: تتضمـن (7) عبـارات خصصـت لتوضيـح العلاقـة بـين إدارة المخاطـر في المراجعـة الداخليـة وجـودة التقاريـر الماليـة المنشـورة .
- المحـور الثـاني: تتضمـن (7) عبـارات خصصـت لتوضيـح العلاقـة بـين إضافـة القيمـة في المراجعـة الداخليـة وجـودة التقاريـر الماليـة المنشـورة.
- المحـور الثالـث: تتضمـن (7) عبـارات خصصـت لتوضيـح العلاقـة بـين إدارة الـدور الحوكمـي في المراجعـة الداخليـة وجـودة التقاريـر الماليـة المنشـورة .
- المحـور الرابـع: تتضمـن (7) عبـارات خصصـت لتوضيـح العلاقـة بـين جـودة التقاريـر الماليـة المنشـورة كمتغـير تابـع وإدارة المخاطـر وإضافـة القيمـة والـدور الحوكمـي كمتغـيرات مسـتقلة .

الثبات والصدق الإحصائي

ولحسـاب صـدق وثبـات الاسـتبيان قـام الباحـث بأخـذ عينـة اسـتطلاعية بحجـم (20) فـرداً مـن مجتمـع الدراسـة وتـم حسـاب ثبـات الاسـتبيان مـن العينـة الاسـتطلاعية بموجـب طريقـة التجزئـة النصفيـة وكانـت النتائـج كـما في الجـدول الآتي :

جدول رقم (2)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على محاور الاستبيان

المحور	معامل الارتباط	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأول	0.73	0.84	0.92
الثاني	0.77	0.87	0.93
الثالث	0.78	0.88	0.94
الرابع	0.84	0.91	0.96
الاستبيان كاملاً	0.80	0.89	0.94

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

يتضـح مـن نتائـج الجـدول رقـم (2) أن جميـع معامـلات الثبـات والصـدق لإجابـات

أفـراد العينـة الاسـتطلاعية عـلى العبـارات المتعلقـة بـكل محـور مـن محـاور الدراسـة ، وعـلى الاسـتبيان كامـلاً كانـت أكـبر مـن (50%) وقريبـة جـداً إلى (100%) مـما يـدل عـلى أن اسـتبانة الدراسـة تتصـف بالثبـات والصـدق الكبيريـن جـداً بمـا يحقـق أغـراض الدراسـة ، ويجعـل التحليـل الإحصـائي سـليماً ومقبـولاً.

التحليل الوصفى لمتغيرات الدراسة

التحليـل الوصفـى لعبـارات المحـور الاول : التحليـل الوصفـى لعبـارات محـور إدارة المخاطـر في المراجعـة الداخليـة : يتـم حسـاب التوزيـع التكـرارى والوسـيط لعبـارات المتغـير المسـتقل لمعرفـة أراء عينـة الدراسـة عـلى كل عبـارة ومـن ثـم العبـارات مجتمعـة والانحـراف المعيـاري والتجانـس فى الإجابـات وذلـك كـما فى الجـدول رقـم (3) .

جدول (3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور إدارة المخاطر

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
	تسـاهم المراجعـة الداخليـة في إدارة المخاطـر بالمـصرف مـن خـلال الأتي:	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	فحـص جميـع المعامـلات الائتمانيـة بالـشركات .	53 44.2%	58 48.3%	7 5.8%	2 1.7%	0 0.0%
2	رفـع كفـاءة طـرق الرقابـة لتجنـب المخاطـر .	49 40.8%	66 55.0%	5 4.2%	0 0.0%	0 0.0%
3	قيـاس المخاطـر التـى تـم اكتشـافها ومعرفـة طبيعتهـا و مسـببا تها .	48 40.0%	61 50.8%	9 7.5%	0 0.0%	2 1.7%
4	تحليـل المخاطـر لمعرفـة علاقتهـا بالأخطـار الأخـرى .	31 25.8%	72 60.0%	17 14.2%	0 0.0%	0 0.0%
5	إعـداد تقاريـر عـن المخاطـر وتقديمهـا لمجلـس الإدارة .	33 27.5%	65 54.2%	16 13.3%	6 5.0%	0 0.0%

6	بناء وعي ثقافي من خلال التقارير عن الاخطار التى تمت مواجهتها .	30 25.0%	69 57.5%	18 15.0%	3 2.5%	0 0.0%
7	اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل الأخطار حسب درجة الأمان والتكلفة .	41 34.2%	66 55.0%	8 6.7%	5 4.2%	0 0.0%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (3) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور إدارة المخاطر في المراجعة الداخلية (أن غالبية الإجابات كانت عن المستوى أوافق) ، وللتحقق من صحة المتغير ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الإجابات المتعلقة بالمتغير المستقل ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول رقم (4) .

جدول رقم (4)

الوسيط والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور إدارة المخاطر

ت	العبارة	الوسيط	الإنحراف المعياري	التفسير
1	فحص جميع المعاملات الائتمانية بالشركات .	4.00	0.669	أوافق
2	رفع كفاءة طرق الرقابة لتجنب المخاطر .	4.00	0.564	أوافق
3	قياس المخاطر التى تم اكتشافها ومعرفة طبيعتها ومسبباتها.	4.00	0.744	أوافق
4	تحليل المخاطر لمعرفة علاقتها بالأخطار الأخرى .	4.00	0.624	أوافق
5	إعداد تقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة .	4.00	0.782	أوافق
6	بناء وعي ثقافي من خلال التقارير عن الاخطار التى تمت مواجهتها .	4.00	0.708	أوافق
7	اختيار أنسب وسيلة لإدارة الأخطار حسب درجة الأمان والتكلفة	4.00	0.737	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

من الجدول (4) يتضح للباحث الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات محور إدارة المخاطر في المراجعة الداخلية.

2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات المحور بين (0.56 – 0.86) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات إفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

التحليل الوصفى لعبارات المحور الثاني : التحليل الوصفى لعبارات محور إضافة القيمة في المراجعة الداخلية : يتم حساب التوزيع التكرارى والوسيط لعبارات المتغير التابع لمعرفة أراء عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم العبارات مجتمعة والانحراف المعياري والتجانس فى الإجابات وذلك كما فى الجدول رقم (5) .

جدول (5)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات إضافة القيمة

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
	تقوم المراجعة الداخلية بإضافة قيمة من خلال الأتي:	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	توفر الإستقلالية الكافية لأداء عمل المراجع بالمصرف .	47 39.2%	50 41.7%	15 12.5%	8 6.7%	0 0.0%
2	المعرفة التامة بمعايير الجودة البيئية اللازمة لمواجهة الأزمات .	40 33.3%	68 56.7%	11 9.2%	1 0.8%	0 0.0%
3	الإلمام بطبيعة ونشاط عمليات المصرف وأنشطته التشغيلية .	31 25.8%	70 58.3%	16 13.3%	3 2.5%	0 0.0%
4	تقييم جميع الأنشطة بالمصرف لإكتشاف نقاط القوة والضعف .	30 25.0%	64 53.3%	24 20.0%	2 1.7%	0 0.0%
5	الاعتماد على الفرص التى تمكن من تقليل الخسائر.	30 25.0%	66 55.0%	24 20.0%	0 0.0%	0 0.0%
6	مراقبة مدى إلتزام كافة إدارات المصرف بمقومات الجودة .	38 31.7%	67 55.8%	13 10.8%	2 1.7%	0 0.0%

7	المساهمة في تبني برامج موجهة نحو مصادر ربحية جديدة .	32 26.7%	76 63.3%	10 8.3%	2 1.7%	0 0.0%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (5) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور إضافة القيمة في المراجعة الداخلية (أن غالبية الإجابات كانت عن المستوى أوافق) ، وللتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمتغير المستقل ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6)

الوسيط والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور إضافة القيمة

ت	العبارة	الوسيط	الإنحراف المعياري	التفسير
1	توفر الإستقلالية الكافية لأداء عمل المراجع بالمصرف .	4.00	0.879	أوافق
2	المعرفة التامة بمعايير الجودة البيئية اللازمة لمواجهة الأزمات .	4.00	0.641	أوافق
3	الإلمام بطبيعة ونشاط عمليات المصرف وأنشطته التشغيلية .	4.00	0.700	أوافق
4	تقييم جميع الأنشطة بالمصرف لإكتشاف نقاط القوة والضعف .	4.00	0.722	أوافق
5	الاعتماد على الفرص التى تمكن من تقليل الخسائر.	4.00	0.672	أوافق
6	مراقبة مدى إلتزام كافة إدارات المصرف بمقومات الجودة .	4.00	0.682	أوافق
7	المساهمة في تبني برامج موجهة نحو مصادر ربحية جديدة .	4.00	0.630	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

من الجدول (6) يتضح للباحث الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني (4)

وهـذا يعنـي أن غالبيـة أفـراد عينـة الدراسـة موافقـون عـلى عبـارات محـور إضافـة القيمـة في المراجعـة الداخليـة .

2. كـما تراوحـت قيـم الإنحـراف المعيـاري عـلى عبـارات المحـور بـين (0.63 – 0.87) وهـذه القيـم تشـير إلى التجانـس الكبـير في إجابـات إفـراد العينـة عـلى هـذه الفقـرات، أي أنهـم متفقـون بدرجـة كبـيرة جـداً عليهـا .

التحليـل الوصفـى لعبـارات المحـور الثالـث : التحليـل الوصفى لعبـارات محـور الحوكمة في المراجعـة الداخليـة : يتـم حسـاب التوزيـع التكـرارى والوسـيط لعبـارات المتغـير التابـع لمعرفـة أراء عينـة الدراسـة عـلى كل عبـارة ومـن ثـم العبـارات مجتمعـة والانحـراف المعيـاري التجانـس فى إجابـات وذلـك كـما فى الجـدول رقـم (7) .

جدول (7)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الحوكمة

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
	تساهم المراجعة الداخلية في حوكمة المصارف بالأتي:	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تقديم تأكيد مستقل وموضوعي عن مدى فعالية إجراءات الرقابة .	48 40.0%	61 50.8%	9 7.5%	2 1.7%	0 0.0%
2	تطوير المبادئ التى يتم بواسطتها إدارة المصرف الخاصة بالإدارة والموظفين .	27 22.5%	57 47.5%	27 22.5%	8 6.7%	1 0.8%
3	توفير معلومات تتسم بدرجة المصداقية والشفافية عن إدارة الخطر بالمصرف .	24 20.0%	63 52.5%	30 25.0%	3 2.5%	0 0.0%
4	إرساء قواعد الشفافية بما يضمن حماية أصحاب المصالح المختلفة .	27 22.5%	68 56.7%	22 18.3%	3 2.5%	0 0.0%
5	معالجة الخلل في الهياكل المالية مما يجنب المصرف حالة التعسر والإفلاس.	27 22.5%	74 61.7%	14 11.7%	5 4.2%	0 0.0%

6	تنفيذ السياسات التى من شأنها منع وتقييد الممارسات التى تضعف عملية الحوكمة .	32 26.7%	63 52.5%	21 17.5%	4 3.3%	0 0.0%
7	مناقشة المشاكل التى يتعرض لها المصرف بصورة آنية .	31 25.8%	64 53.3%	23 19.2%	2 1.7%	0 0.0%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (7) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الحوكمة في المراجعة الداخلية (أن غالبية الإجابات كانت عن المستوى أوافق) ، وللتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمتغير المستقل ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول رقم (8).

جدول رقم (8)

الوسيط والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الحوكمة

ت	العبارة	الوسيط	الإنحراف المعياري	التفسير
1	تقديم تأكيد مستقل وموضوعي عن مدى فعالية إجراءات الرقابة .	4.00	0.679	أوافق
2	تطوير المبادئ التى يتم بواسطتها إدارة المصرف الخاصة بالإدارة والموظفين .	4.00	0.879	أوافق
3	توفير معلومات تتسم بدرجة المصداقية والشفافية عن إدارة الخطر بالمصرف .	4.00	0.738	أوافق
4	إرساء قواعد الشفافية بما يضمن حماية أصحاب المصالح المختلفة .	4.00	0.716	أوافق
5	معالجة الخلل في الهياكل المالية مما يجنب المصرف حالة التعسر والإفلاس.	4.00	0.716	أوافق
6	تنفيذ السياسات التى من شأنها منع وتقييد الممارسات التى تضعف عملية الحوكمة .	4.00	0.761	أوافق

7	مناقشة المشاكل التى يتعرض لها المصرف بصورة آنية .	4.00	0.721	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

من الجدول (8) يتضح للباحث الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثالث (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات محور الحوكمة في المراجعة الداخلية .

2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات المحور بين (0.67 – 0.89) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات إفراد العينة على هذه الفقرات، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

التحليل الوصفى لعبارات المحور الرابع : التحليل الوصفى لعبارات محور جودة التقارير المالية : يتم حساب التوزيع التكرارى والوسيط لعبارات المتغير المستقل لمعرفة أراء عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم العبارات مجتمعة والانحراف المعياري التجانس فى إجابات وذلك كما فى الجدول رقم (9) .

جدول (9)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور جودة التقارير المالية

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	معلومات التقارير المالية في المصارف قابلة للفهم من قبل المستفيدين خاصة غير ذوي العلاقة بالمحاسبة .	50 41.7%	59 49.2%	11 9.2%	0 0.0%	0 0.0%
2	معلومات التقارير المالية لها القدرة التنبؤية عن نتائج القرارات الإستثمارية بالمصارف .	49 40.8%	63 52.5%	8 6.7%	0 0.0%	0 0.0%
3	معلومات التقارير المالية في المصارف لها القدرة على التقييم الإرتدادي للقرارات المستقبلية الخاصة بالمستفيدين .	67 55.8%	50 41.7%	1 0.8%	2 1.7%	0 0.0%

4	عند تغيير السياسات المحاسبية تراعي المصارف مدى تأثير هذه السياسات على معلومات التقارير المالية .	61 50.8%	56 46.7%	3 2.5%	0 0.0%	0 0.0%
5	عند إعداد التقارير المالية تمتاز المصارف بالثبات في تطبيق السياسات المحاسبية .	49 40.8%	65 54.2%	6 5.0%	0 0.0%	0 0.0%
6	عند إعداد التقارير المالية يتم التأكد من عدم استغلال إدارة المصارف للمرونة المتاحة لها .	30 25.0%	77 64.2%	7 5.8%	6 5.0%	0 0.0%
7	معلومات التقارير المالية في المصارف تعبر عن الأحداث التي حدثت فعلياً خلال الفترة المالية .	48 40.0%	62 51.7%	4 3.3%	6 5.0%	0 0.0%

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (9) والخاص بالتوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور جودة التقارير المالية (أن غالبية الإجابات كانت عن المستوى أوافق) ، وللتحقق من صحة المتغير، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات والتجانس بين الاجابات المتعلقة بالمتغير ، ويتم حساب الوسيط والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ، وذلك كما في الجدول رقم (10) .

جدول رقم (10)

الوسيط والإنحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور جودة التقارير المالية

ت	العبارة	الوسيط	الإنحراف المعياري	التفسير
1	معلومات التقارير المالية قابلة للفهم من قبل المستفيدين خاصة غير ذوي العلاقة بالمحاسبة .	4.00	0.637	موافق
2	معلومات التقارير المالية لها القدرة التنبؤية عن نتائج القرارات الإستثمارية بالمصارف .	4.00	0.601	موافق
3	معلومات التقارير المالية لها القدرة على التقييم الإرتدادي للقرارات المستقبلية الخاصة بالمستفيدين .	5.00	0.608	موافق بشدة

4	عند تغيير السياسات المحاسبية تراعي المصارف مدى تأثير هذه السياسات على معلومات التقارير المالية .	5.00	0.550	موافق بشدة
5	عند إعداد التقارير المالية تمتاز المصارف بالثبات في تطبيق السياسات المحاسبية .	4.00	0.577	موافق
6	عند إعداد التقارير المالية يتم التأكد من عدم استغلال إدارة المصارف للمرونة المتاحة لها .	4.00	0.710	موافق
7	معلومات التقارير المالية تعبر عن الأحداث التي حدثت فعلياً خلال الفترة المالية .	4.00	0.753	موافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

من الجدول (10) يتضح للباحث الآتي :

1. أن الوسيط لغالبية إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الرابع (4) وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقون على عبارات محور جودة التقارير المالية .
2. كما تراوحت قيم الإنحراف المعياري على عبارات المحور بين (0.53 – 0.82) وهذه القيم تشير إلى التجانس الكبير في إجابات إفراد العينة على هذه الفقرات ، أي أنهم متفقون بدرجة كبيرة جداً عليها .

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها بخصوص الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وأثرها في جودة التقارير المالية المنشورة ، تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة « أوافق بشدة «، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة « أوافق «، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة « محايد «، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة « لا أوافق «، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة « لا أوافق بشدة « حسب متطلبات التحليل الإحصائي حيث يتم تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية وبعد ذلك سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد للتأكد من صحة فرضيات الدراسة .

-1 عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى :

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي : توجد علاقة ذات دلالة بين إدارة المخاطر كواحدة من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة . وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي

البسيط في بناء النموذج حيث أن إدارة المخاطر كمتغير مستقل ممثل بـ (x1) و جودة التقارير المالية المنشورة كمتغير تابع ممثل بـ ((yوذلك كما في الجدول رقم (11) .

جدول رقم (11)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين إدارة المخاطر و جودة التقارير المالية المنشورة

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية ((Sig	التفسير
$\hat{B}_0$	3.718	9.816	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.167	5.846	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.73			
معامل التحديد (R^2)	0.53			
أختبار (F)	18.407	النموذج معنوي		
$\hat{y} = 3.718 + 0.167x_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (11) مايلي :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين إدارة المخاطر كمتغير مستقل وجودة التقارير المالية المنشورة كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.73) .
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.53)، هذه القيمة تدل على ان إدارة المخاطر كمتغير مستقل يساهم بـ (53%) في جودة التقارير المالية المنشورة (المتغير التابع) .
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار ((F (18.407 وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000) .
4. 0.167: وتعني زيادة إدارة المخاطر وحدة واحدة تزيد جودة التقارير المالية المنشورة بـ 17%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن « توجد علاقة ذات دلالة بين إدارة المخاطر كواحدة من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة » قد تحققت.

- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية :

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي : « توجد علاقة ذات دلالة بين إضافة القيمة كواحدة من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة » وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن إضافة القيمة كمتغير مستقل ممثل بـ (x2) و جودة التقارير المالية المنشورة كمتغير تابع ممثل بـ ((yوذلك كما في الجدول رقم (12) .

جدول رقم (12)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين إضافة القيمة و جودة التقارير المالية المنشورة

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig))	التفسير
$\hat{B}_0$	3.376	8.449	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.225	2.607	0.010	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.75			
معامل التحديد (R^2)	0.56			
أختبار (F)	20.797	النموذج معنوي		
$\hat{y} = 3.376 - 0.225x_2$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (12) مايلي :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين إضافة القيمة كمتغير مستقل و جودة التقارير المالية المنشورة كمتغير تابع ، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.75).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.56)، هذه القيمة تدل على ان إضافة

القيمة كمتغير مستقل يساهم بـ (56%) في جودة التقارير المالية المنشورة (المتغير التابع).

3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F(20.797) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

4. 0.225: وتعني زيادة إضافة القيمة وحدة واحدة تزيد جودة التقارير المالية المنشورة بـ 23%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن : « توجد علاقة ذات دلالة بين إضافة القيمة كواحدة من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة « قد تحققت.

-3 عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة :

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي : « توجد علاقة ذات دلالة بين الدور الحوكمي كواحد من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة « وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الدور الحوكمي كمتغير مستقل ممثل بـ (x3) و جودة التقارير المالية المنشورة كمتغير تابع ممثل بـ (y)وذلك كما في الجدول رقم (13) .

جدول رقم (13)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين الدور الحوكمي و جودة التقارير المالية المنشورة

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.931	9.194	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.370	4.680	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.77			
معامل التحديد (R^2)	0.59			
أختيار (F)	21.908	النموذج معنوي		
$\hat{y} = 2.931 - 0.370x_3$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (13) مايلي :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الدور الحوكمي كمتغير مستقل و جودة التقارير المالية المنشورة كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.77).

2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.59)، هذه القيمة تدل على ان الدور الحوكمي كمتغير مستقلة تساهم بـ (59%) في جودة التقارير المالية (المتغير التابع).

3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F(21.908) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).

4. 0.370: وتعني زيادة الدور الحوكمي وحدة واحدة تزيد جودة التقارير المالية المنشورة بـ 37%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: « توجد علاقة ذات دلالة بين إضافة القيمة كواحدة من الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وجودة التقارير المالية المنشورة » قد تحققت.

تحليل الإنحدار الخطي المتعدد .

فيما يلي يستعرض الباحث نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على جودة التقارير المالية وذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (14)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على جودة التقارير المالية .

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig))	التفسير
$\hat{B}_0$	2.035	4.241	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.102	3.202	0.000	معنوية
$\hat{B}_2$	0.011-	6.172	0.000	معنوية
$\hat{B}_3$	-0.211	4.203	0.000	معنوية
معامل الارتباط المتعدد (R)	0.84			

معامل التحديد (R^2)	0.71	
أختيار (F)	53.484	النموذج معنوي
النموذج	$\hat{y} = 2.035 - 0.102x_1 - 0.011x_2 - 0.211x_3 - 0.097x_4 + 0.369x_5$	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ، 2020م .

يتضح للباحث من الجدول رقم (14) مايلي :

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين إدارة المخاطر وإضافة القيمة والحوكمة وجودة التقارير المالية ، حيث بلغت قيم معامل الارتباط المتعدد (0.84) .
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.71)، هذه القيمة تدل على أن إدارة المخاطر وإضافة القيمة والحوكمة كمتغيرات مستقلة تساهم (71%) في جودة التقارير المالية (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F (53.484) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. من النتائج اعلاه نجد ان جميع معاملات الانحدار(B) معنوية ، محور إدارة المخاطر ، بلغت قيمة (t) المحسوبة (3.202) وهي عند مستوى أقل (0.000), محور إضافة القيمة بلغت قيمة (t) المحسوبة (6.172) وهي عند مستوى أقل من (0.000)، محور الحوكمة بلغت قيمة (t) المحسوبة (4.203) وهي عند مستوى أقل من (0.000) ، وهذه النتيجة تدل على وجود تأثير معنوي من قبل المتغيرات المستقلة (إدارة المخاطر وإضافة القيمة والحوكمة) على المتغير التابع (جودة التقارير المالية) .

المحور السادس : النتائج والتوصيات .

أولا : النتائج .

وعلى ضوء الدراسة النظرية ، وبعد عملية التحليل الإحصائي الذي تم إجراؤه على البيانات التي تم التوصل اليها عن طريق الدراسة الميدانية فقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج هي :

1. توجد علاقة ذات دلالة موجبة بين إدارة المخاطر وجودة التقارير المالية ، ويرجع ذلك لما تلعبه إدارة المخاطر من دور في تحليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض إليها المصارف ودراسة مدى قدرتها على السيطرة عليها خاصة تلك

المتعلقة بالمعاملات والتسهيلات الائتمانية .

2. توجد علاقة طردية بين جودة التقارير المالية ومحور إضافة القيمة في المراجعة الداخلية ، فكلما كانت التقارير المالية بدرجة عالية من الشفافية والنزاهة والموثوقية كلما زادت الثقة في التعاملات مع المصارف .
3. ترتفع جودة التقارير المالية عند تفعيل الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية بالمصارف السودانية ، وذلك من خلال مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين أصحاب المصالح .

ثانياً : التوصيات .

وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بالآتي :

1. الاهتمام بدعم إدارة المخاطر من خلال التأكيد على مدى فعالية وكفاية نظم وإجراءات الرقابة الداخلية بالمصارف ، والتأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية والمستندية وسلامة التوجيه المحاسبي والتثبت من صدق ماتتضمنه السجلات من بيانات ومدى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات .
2. العمل على إضافة القيمة للمصارف من خلال المساهمة بكفاءة وفاعلية في عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة ، وتوفير التأكيدات الموضوعية عن صحة ومصداقية التقارير المالية .
3. العمل على نشر مفهوم وثقافة الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية لدى كآفة الأطراف ذات العلاقة بالمصارف بشكل أوسع من خلال إصدار النشرات والتعليمات المنظمة لأسس وقواعد التطبيق السليم للحوكمة ، والكشف عن المخالفات ومواطن الضعف أو القصور في مراحل العمليات والأداء داخل المصارف وآليات التنفيذ والمتابعة .
4. على البنك المركزي زيادة الدور الرقابي على المصارف من خلال إلزام المصارف بتطبيق موجهات الحوكمة المصرفية ، وإيجاد آلية واضحة ومحددة للإشراف والمتابعة في تنفيذها .
5. التدريب المستمر ووضع البرامج اللازمة له من قبل الجمعيات المهنية المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة لتأهيل المراجعين الداخليين من أجل القيام بأدوارهم في ظل الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية .

المصادر والمراجع :

(1) مجيد عبد زيد حمد (2010م) ، دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الإستثمار في أسهم الشركات ، بغداد : جامعة القادسية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 12، العدد 4، ص ص 191 – 218.

(2) حسن الطيب عبدالله (2010) ، فاعلية لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها في تحسين جودة التقارير المالية ، الخرطوم : جامعة السودان ، كلية الدراسات التجارية ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة .

(3) لقمان محمد صالح (2017م) ، الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير غير منشورة .

(4) عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن ، عبدالرحمن عادل خليل (2018م) ، أثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية على حقوق المساهمين في إطار الحوكمة ، بغداد : الجامعة العراقية ، كلية الإدارة والإقتصاد ، مجلة الدنانير ، العدد الرابع عشر ، ص ص 396-423 .

(5) محمد حسين حسن (2018م) ، العناصر الفنية للمراجعة الداخلية وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة ، الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة

(6) نون جهاد عطية الله (2019م) ، الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في دعم الميزة التنافسية الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، رسالة ماجستير غير منشورة .

(7) ثناء علي القباني (2011 م(، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات ، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر ، ص 31.

(8) توفيق مصطفي أبو رقبة (1991 م(، تدقيق ومراجعة الحسابات ، عمان: دار الكنزي للطباعة والنشر ، ص85.

(9) أبرار بنت عبد الغني بن جبر الجرعاني (2015م) دور المراجعة الداخلية في تفعيل الدور الرقابة في البنوك السعودية ، القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية

التجارة مجلة البحوث التجارية ، المجلد 19 ، العدد3 ، ص867.
(10) أسعد مبارك حسين وأخرون (2016م) دور المراجعة الداخلية في تقوم الأداء المالي بالجامعات الحكومية بولاية البحر الأحمر ، الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا عمادة البحث العلمي ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد17 ، العدد1 ، ص7 .
(11) حسين أحمد دحدوح (2008م) ، دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات ، دمشق : جامعة دمشق كلية الاقتصاد مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 24 ، العدد 1 ، ص269 .
(12) يوسف محمد الأمين عثمان (2009م) ، أثر التطور التقني على دور المراجعة الداخلية ، الخرطوم : جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، ص ص 35-36 .
(13) عمرو يس (2006م) دور المراجعة الداخلية في زيادة كفاءة وفاعلية البيانات والمعلومات المالية، الخرطوم : المؤتمر العلمي المهني الأول لإتحاد المحاسبين والمراجعيين السودانيين بالتعاون مع المنظمة العربية لخبراء المحاسبة القانونية ، ص14 .
(14) محمد عبد الحافظ عبد العال (2005 م(، إستراتيجيات تفعيل جودة ضوابط الرقابة في ظل مدخل المراجعة على أساس المخاطر ، القاهرة: جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد 2، ص 133 .
(15) S, Lin, et,(2011) the role of the internal Audit Function in the Detection and Ddisclosure of internal weaknesses, USA : the Accounting Review, .vol. 86, No. 1, P. 287
(16) عيد أحمد كتش (2007م) ، إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر (بنها : جامعة بنها ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، المجلد1 ، العدد1 ، ص133.
(17) جيهان طه خليل (2008م)، تقييم دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر بالتطبيق على القطاع المصرفي ، عمان : المعهد العالي للحسابات وتكنولوجيا المعلومات ، مجلة الشروق للعلوم التجارية ، العدد2 ، ص91.
(18) Z, Rezaee,(1996) Imporoving the quality of Internal Audit functions through total quality management, managerial Auditing Journal,

.Vol.11, N0.1, p.30

(19) سالم سعيد باعجاجة (2013م) ، مدى إضافة المراجعة الداخلية قيمة للمنشأة ، القاهرة : جامعة حلوان كلية التجارة وإدارة الأعمال ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية المجلد1 ، العدد3 ، ص 12.

(20) أحمد زكريا عصيمي (2009) ، دور المراجع الداخلي في المراجعة مخاطر الأعمال مع التطبيق علي الشركات المساهمة المصرية ، القاهرة : جامعة حلون، كلية التجارة وإدارة الأعمال، مجلة البحوث التجارية، العدد3، ص11.

(21) سمير كامل محمد عيسى (2008م) ، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات ، الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، المجلد45 ، العدد1 ، ص6.

(22) D, Beneish Messod, et, (2008), Internal control weakness and .Information uncertainty, the accounting review, Vol.83, No. 3, p. 669

(23) جيهان عبدالمعز الجمال (2014م) ، المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات ، بيروت: دار الكتاب الجامعي ، ص 492.

(24) طارق عبدالعال حماد (2009م) ، التقارير المالية (الاسكندرية : الدار الجامعية للكتب ، ص84.

(25) عصام محمد متولي (200م) ، تطوير التقارير المالية المنشورة لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية ، الخرطوم : جامعة أمدرمان الإسلامية، دار جامعة أمدرمان الإسلامية للطباعة والنشر ، ص9.

(26) صالح محمد السيد (2004م) ، الإفصاح المحاسبي بين النظرية والتطبيق ، الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، ص75 .

(27) ماجد اسماعيل (2009م) ، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية ، فلسطين : جامعة غزة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، ص55.

(28) جهان محمود عبدالحميد (2012م) ، تقييم استخدام القيمة النقدية المضافة على جودة التقارير المالية والمحاسبية ، حلوان : جامعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، ص94 .

(29) أشرف أحمد محمد عالي (2007م) ، قياس أثر الأدبيات المحاسبية لحوكمة

الـشركات في تحسـين جـودة المحتـوى الإعلامـي للتقاريـر الماليـة (القاهـرة : جامعـة السـويس ، كليـة التجـارة ، رسـالة ماجسـتير في المحاسـبة غـير منشـورة ، ص138 .

(30) أحمـد محمـد عبـاس (2018م) ، المراجعـة الخارجيـة ودورهـا في جـودة التقاريـر الماليـة والتنبـؤ بالفشـل المـالي في ظـل ظـروف المخاطـرة وعـدم التأكـد ، الخرطـوم : جامعـة السـودان للعلـوم والتكنولوجيـا ، كليـة الدراسـات التجاريـة ، رسـالة دكتـوراة في المحاسـبة غـير منشـورة ، ص78.